المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-11-2007 العـــدد : 12827
الصفحـات : 23 المسلسل : 133

طفرة في العلاقات الاقتصادية بين السعودية ومصر في عهد خادم الحرمين الشريفين

المملكة تصدر قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة في مصر خلال الـ 37 عاماً الماضية

القاهرة - مكتب «الجزيرة» - علي البلهاسي

تتسم العلاقات بين مصر والمملكة وعلى مدار سنوات طويلة بقدر كبير من التقارب والخصوصية والتميز والتنسيق المتواصل على مستوى القيادة السياسية في البلدين، وهو ما عكسته الزيارات المتبادلة التي تتم من وقت لآخر على مستوى عال، وفي هذا الإطار جاءت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للقاهرة والتي احتل الملف الاقتصادي جانباً مهماً على جدول أعمالها رغم ازدحامه بالقضايا السياسية.

وقد لعبت الزيارات المتبادلة بين قيادتي البلدين دوراً كبيراً في الوصول إلى علاقات اقتصادية متميزة وزيادة التبادل التجاري والاستثماري وتوسيع برامج التعاون وإقامة مشروعات مشتركة بين رجال الأعمال المصريين والسعوديين، ويحرص المسئولون في البلدين على دعم وتقوية العلاقات الاقتصادية وحل كل المشكلات التي تعوق تنمية التجارة البينية والاستثمارات المشتركة.

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-11-2007 العـــدد : 12827
الصفحـات : 23 المسلسل : 133

توقعات بارتفاع حجم التبادل التجاري بأكثر من 50٪ بنهاية عام 2007

16 مليار جنيه استثمارات سعودية بمصر تمثل مساهمات في 850 مشروعاً

تأسيس الشركة القابضة للاستثمار خطوة مهمة في مسيرة التعاون الاقتصادي

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-11-2007 العـــدد : 12827
الصفحـات : 23 المسلسل : 133

أستثمارات مشتركة

وتشير إحصاءات وزارة الاستثمار المصرية إلى زيادة حجم الاستثمارات السعودية في مصر خلال الفترة الأخيرة، حيث تعتبر السعودية من أكبر الدول العربية المستثمرة في مصر بإجمالي استثمارات تصل لأكثر من 16 مليار جنيه تمثل مساهمات في رؤوس أموال 850 مشروعاً منها 15 مشروعاً بنظام المناطق الحرة، وتحتل الزراعة مركز الصدارة في الاستثمارات السعودية بمصر بنسبة 52٪، تليها الصناعة بنسبة 39٪، ثم المشروعات السياحية بنسبة 27٪، ثم الخدمات بنسبة 13٪، كما تعتبر المملكة المستثمر الأول عربياً وأجنبياً في البورصة المصرية بإجمالي استثمارات تدور حول 30٪ من قيمة الاستثمارات في سوق الأوراق المصرية.

ووفقاً لأحدث تقرير للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة في مصر فقد تصدرت المملكة قائمة أكبر 20 دولة مستثمرة في مصر خلال فترة الـ37 عاماً الماضية، وجاءت المملكة في المركز الثاني عالمياً والأول عربياً من حيث المساهمة في رؤوس الأموال المصدرة للشركات المؤسسة في مصر منذ عام 1970 حتى العام الحالي 2007م.

وتركزت الاستثمارات السعودية خلال الفترة المذكورة بشكل أساسي في القطاعين الصناعي والسياحي بنسبة 36,9٪ و25,9٪ على التوالي بينما تركزت في القطاع التمويلي بنسبة 16,9٪ والقطاع الإنشائي بنسبة 8,6٪ والقطاع الزراعي بنسبة 6,4٪ والقطاع الخدمي بنسبة 4,8٪ وأخيراً قطاع الاتصالات بنسبة 0,6٪.

وأشار التقرير إلى أن مساهمة المصريين في رؤوس الأموال المصدرة للشركات المؤسسة خلال الفترة من 1-1-1970 إلى 30-6-2007 كانت بنسبة 72٪ فيما كانت مساهمة العرب بنسبة 13٪ والأجانب بنسبة 15٪. ومثلت كل من بريطانيا والمملكة والإمارات والكويت وهولندا على التوالي أهم خمس دول مصدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لمصر بشكل تراكمي خلال الفترة المذكورة من حيث قيمة المساهمة في رؤوس الأموال المصدرة.

وتركزت الاستثمارات البريطانية والسعودية في القطاعين الصناعي والسياحي على وجه الخصوص، في حين تركزت الاستثمارات الإماراتية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والاستثمارات الكويتية في قطاعي الصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والاستثمارات الهولندية في كل من قطاعات الصناعة والخدمات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ومما يؤكد اهتمام الحكومة المصرية بالمستثمرين السعوديين أن أول مستثمر مُنح بطاقة المستثمر العربي في مصر هو المستثمر السعودي الشيخ صالح كامل تقديراً لإسهاماته في النشاط الاقتصادي المصري،كما تم تأسيس إنشاء وحدة خاصة بهيئة الاستثمار المصرية لخدمة المستثمرين السعوديين بالتنسيق مع السفارة المصرية بالرياض والقنصلية المصرية في جدة، وسيقوم رئيس الوحدة بزيارة المملكة بمعدل يتراوح من مرتين إلى أربع مرات سنوياً من أجل معاونة الاستثمارات السعودية بمصر في كافة مراحل التأسيس.

وفيما يتعلق بالمشروعات المشتركة التي يسهم فيها رأس المال المصري في المملكة فقد بلغت 31 مشروعاً وتصل نسبة المساهمة المصرية فيها 5,4٪، وهي موزعة بواقع 17 مشروعاً في القطاع الصناعي و 7 في قطاع المقاولات

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-11-2007 العـــدد : 12827
الصفحـات : 23 المسلسل : 133

,وواحد في كل من قطاع الخدمات البترولية ,والأعمال البحرية , والمستشفيات والبنوك بالإضافة إلى 3 مشروعات أخرى. ويبلغ عدد رجال الأعمال المصريين الذين يستثمرون في المملكة أكثر من 300 مستثمر.

وقد شهد شهر مارس 2007 خطوة مهمة في سيرة التعاون الاقتصادي بين البلدين تمثلت في البدء في تأسيس شركة قابضة مصرية سعودية للاستثمار، على أن يكون مقرها

توقعات بقرب توقيع اتفاقية مشتركة لمنع الازدواج الضريبي

الرئيسي القاهرة ويكون لها فرع في الرياض برأس مال مدفوع قدره مليون دولار، وتلقى هذه الشركة الدعم والتشجيع من كافة المؤسسات المعنية في كل من المملكة ومصر وتهدف إلى دراسة الفرص الاستثمارية في البلدين واختيار القابل منها للتنفيذ وكذلك الترويج للمشاريع المشتركة في البلدين وتمكين رجال الأعمال في البلدين للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

التبادل التجاري

أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين البلدين فتعد المملكة أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر، وتستحوذ العلاقات التجارية السعودية مع مصر على 28٪ من تجارة مصر مع الدول العربية مجتمعة، ومن المتوقع أن يرتفع التبادل التجاري بين البلدين بنهاية عام 2007 بأكثر من 50٪ وذلك بعد أن قفز بمعدلات كبيرة بعد التسهيلات الأخيرة التي قدمها الجانبان وفي ظل إصرار مسئولي البلدين على دعم تطوير العلاقات الاقتصادية وتبادل الوفود التجارية وزيادة حجم التجارة البينية.

ووفقاً لإحصاءات وزارة التجارة والصناعة السعودية فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين عام 2005 حوالي 10,6 مليار ريال، وبلغ حجم الصادرات السعودية لمصر في نفس العام 7,6 مليارات ريال مقابل 3 مليارات ريال واردات سعودية من مصر، ومال الميزان التجاري بين البلدين لصالح السعودية بمقدار 4,6 مليارات ريال عام 2005م، وتمثل الموالح والبصل الطازج والخضراوات المجمدة والأدوية والمستحضرات الطبية أهم الصادرات المصرية للمملكة بينما تمثل البتر وكيماويات والسولار أهم الصادرات السعودية لمصر.

وتؤكد إحصاءات وزارة التجارة والصناعة المصرية أن حجم التجارة البينية بين مصر والسعودية تضاعف ثلاث مرات خلال العامين الماضيين، حيث بلغ نحو مليار و338 مليون دولار حتى نهاية عام 2005 بنسبة زيادة قدرها 86٪ مقارنة بعام 2004م.

ويرى الخبراء أن الزيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدين جاءت نتيجة

400 ألف سائح سعودي زاروا مصر في 2006 بزيادة 32٪

التنسيق الكامل والتعاون المستمر بين الجانبين في حل جميع المشكلات التي تعوق حركة التبادل التجاري والإجراءات التي تتخذها البلدين لتيسير وتنشيط حركة الاستثمارات بين البلدين بالإضافة إلى تطبيق وتفعيل اتفاقية تيسير التجارة العربية والتي تم تطبيقها عام 2005 ووجود الخط الملاحي (ضبا – سفاجا) الذي ساهم في خفض تكلفة ووقت النقل بين البلدين.

تعاون سياحي

وشهدت الفترة الأخيرة تعاوناً وثيقاً بين مصر والمملكة في قطاع السياحة سواء من حيث توافد السائحين أو إقامة مشروعات سياحية عملاقة، وتعد السعودية من أكثر الدول العربية إيفاداً

السعودية من أكبر الدول استثماراً في مجال التنمية السياحية بمصر

للسائحين بالنسبة لمصر، وقد بلغ عدد السائحين السعوديين الوافدين لمصر في العام الماضي 2006 أكثر من 400 ألف سائح. وبلغت نسبة الزيادة في السياحة السعودية الوافدة لمصر هذا العام 32٪، وفي عام 2005 جاءت السياحة السعودية في المرتبة الثانية عربياً بعدد 361 ألف سائح مقابل 309 آلاف سائح لعام 2004 بزيادة بلغ معدلها 16٪.

وتعد السعودية من أكبر الدول على المستويين العربي والأجنبي استثماراً في مجال السياحة في مصر، ويمتلك المستثمرون السعوديون نسبة كبيرة من الفنادق المصرية - وتصدرت المملكة قائمة الدول العربية والأجنبية المساهمة في استثمارات التنمية السياحية بمصر خلال الفترة من 1992 إلى 2005 بحوالي 178 مليوناً و220 ألف جنيه تمثل 17,44٪، وتركزت المساهمات السعودية في مناطق البحر الأحمر وخليج العقبة والعين السخنة ورأس سدر.

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 11-11-2007 العـــدد : 12827
الصفحـات : 23 المسلسل : 133

الربط الكهربائي

وهناك تعاون كبير بين البلدين في مجال الكهرباء والطاقة، وكان وزير الكهرباء والطاقة المصري الدكتور حسن يونس قد كشف مؤخراً أنه سيلتقي نظيره السعودي خلال زيارته المرتقبة لمصر لمناقشة التقارير النهائية لمشروع الربط الكهربائي بين البلدين والاتفاق على الخطوات التنفيذية له والبحث في مصادر التمويل لسرعة تنفيذ المشروع من المصادر العربية وجهات التمويل الدولية.

وأكد يونس في تصريحات صحفية جدوى الدراسات الفنية للمشروع كونه يحقق نتائج إيجابية لصالح البلدين باعتبارهما أكبر شبكتين للكهرباء في المنطقة من حيث القدرة والاتساع، وقال: إن التقرير الذي قدمه الدكتور محمد عوض رئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر عقب مشاركته في لجنة خبراء الكهرباء بالسعودية تؤكد حتمية تنفيذ المشروع وأن هناك اهتماماً كبيراً من البلدين لسرعة تنفيذ مثل هذا المشروع العملاق.

وأشار الوزير إلى أن من ضمن الأسباب المشجعة على تنفيذ المشروع وجود اختلاف في أوقات الذروة بين البلدين بما يتيح الاستفادة من الطاقة المتاحة بهما باعتبار أن الذروة في مصر بالفترة المسائية والذروة بالسعودية في أوقات النهار مما يؤكد الجدوى الاقتصادية للمشروع، وأوضح أن أهمية المشروع تأتي أيضاً كون شبكتي كهرباء مصر والسعودية تمثلان أكثر من 85٪ من قدرات الكهرباء في الوطن العربي وربطهما يخدم جميع الشبكات العربية.

وقال: إن الربط المصري السعودي يعد نواة الربط الكهربائي العربي الشامل حيث يجري حالياً تنفيذ المرحلة الأولى لربط شبكات دول الخليج العربي بين السعودية والبحرين والدول المجاورة وبذلك ترتبط مصر وجميع دول الخليج كهربائياً بالإضافة إلى ربطها بشبكات دول المشرق العربي والأردن وسوريا.